انخفاض استهلاك السوريين من اللحوم بنسبة ٤٠ بالمئة

| عبد المنعم مسعود

كشف رئيس جمعية اللحامين في دمشق أدموند قطيش أن أسعار لحوم العواس لا تزال مرتفعة ويصل سعر كيلو غرام الخروف الحي إلى ٢٦٥٠ ليرة سورية مبينا أن الانخفاض لم يتجاوز حتى الآن ١٥٠ ليرة للكيلوغرام وذلك بعد أن وصل سعر الكيلوغرام للخروف القائم ٢٨٠٠ ليرة لافتاً إلى أن هذا الانخفاض انعكس على سعر الكيلوغرام من أجزاء الخاروف بنحو ٥٠٠ ليرة لا أكثر.

ورأى قطيش أن ارتفاع السعر يرافقه جمود بالأسواق يعود سببه لانخفاض القدرة الشرائية لدى المستهلك ويدفع اللحامين للذبح بكميات قليلة وفقا لقدرتهم على تصريف المنتج مبيناً أن سعر الكيلوغرام من الهبرة يتراوح بين ٧٥٠٠ و ٨ ألاف ليرة وأنه وفقا لهذا السعر فإن فئة محددة في المجتمع هي الوحيدة القادرة على الشراء.

وبيّن قطيش أن قلة الطلب ملحوظة في السوق بشكل واضح سواء على لحوم العواس أو العجول مبيناً أنه إضافة إلى ارتفاع السعر فإن الاستهلاك انخفض إلى نحو ٤٠ بالمئة بعد عيد الأضحى.

ووفقاً لقطيش، الأجدى للحكومة العمل على إيقاف التهريب فذلك سيؤدي إلى انخفاض سعر كليوالغرام من الخروف الحي إلى ألفي ليرة مبينا أنه لكي يعود كيلوغرام الهبرة إلى ٥ ألاف ليرة ويستطيع المستهلك أن يضيف اللحم إلى مائدته فإنه يجب أن يصل سعر الكيلوغرام من الخاروف الحي إلى ١٥٠٠ ليرة موضحاً أن قرار الحكومة بالسماح باستيراد الخراف للذبح من أجل الاستهلاك المحلي يحتاج تطبيقه إلى فترة زمنية قد تصل إلى ستة أشهر.

ولم يقلل قطيش من أهمية القرار متوقعا أنه بمجرد وصول خراف البيلا سيظهر حكما انعكاسها على الأسواق وخصوصاً إذا ما طرحت لحومها بأسعار مغرية للمستهلك وضمن قدرته الشرائية، أما إذا كانت أسعارها مرتفعه أو مقاربة للمنتج المحلي فلن تفيد المستهلك، متوقعاً أن يكون مصدر خراف البيلا البرازيل أو استراليا.

ورأى قطيش أن أسعار لحوم العجول في الخارج مقاربة لأسعارها في السوق المحلية لذلك فإن استيراد هذه العجول لن يؤثر في السوق المحلية إلا إذا تم استيرادها بأعمار صغيرة وتم تسمينها قبل طرح لحومها في الأسواق المحلية.

خفايا السوق السوداء للطب النسائي

نقيب الأطباء: انتشار عمليات الإجهاض الجنائي وترميم «غشاء البكارة» في مناطق المسلحين

مدير مشفى التوليد: أخلاق بعض الأطباء «تعرت» علماً أن مهنتنا أخلاقية أولاً

| جلنار العلي

تحولت نتائج بعض العلاقات غير الشرعية إلى مصدر رزق لبعض الأطباء، ليصبحوا مقصداً لفتيات منهم ضحية علاقة حب فاشلة وأخريات تعرّضن لعملية اغتصاب بشكل قسري، بهدف إجراء عمليات إجهاض للتخلص من جنين نتج عن هذه العلاقات أو بهدف إجراء عمليات استعادة العذرية لإخفاء ما قمن به وذلك مقابل مبالغ ليست بقليلة من المال.

نقيب الأطباء في دمشق يوسف أسعد أكد لـ«الوطن» انتشار عمليات الإجهاض الجنائي وعمليات ترميم غشاء البكارة لدى الفتيات في مناطق سيطرة العصابات الإرهابية المسلحة، معيداً ذلك لانتشار جهاد النكاح وتعدد الأزواج لكون المفاهيم الأخلاقية في هذه المجتمعات خاطئة، تعتمد تشويه الأخلاق واستغلال المرأة واستعبادها.

وبيّن أسعد أن الإجهاض الجنائي ممنوع شرعاً كما هو ممنوع في القانون السوري، موضحاً أنه تتم محاسبة الطبيب الذي يقوم بهذه العمليات لكونها تعتبر قتل نفس، لافتاً إلى عدم وجود نسبة معينة عن عمليات الإجهاض الجنائي والترميم لعدم وجود ثقافة شكوى في مجتمعنا، مضيفاً: المعلومات وحدها لا تكفي إذ يجب معرفة اسم الطبيب والعملية التي قام بها لأخذ ذلك بعين الاعتبار، وتابع: بالنسبة لعلمية ترميم البكارة، فإن مثل هذه العمليات تكون سرّية بين الطبيب والفتاة للحفاظ على سمعتها، لأن بعض المجتمعات تربط موضوع الشرف بهذا الغشاء، لذلك قد تقوم الفتاة التي تورطت أو غرر فيها بهذه العملية لحماية نفسها من القتل.

وأضاف: برأيي لا يجوز تجريم الطبيب أو اتخاذ أي إجراء بحقه عندما يقوم بعمليات ترميم غشاء البكارة، بغاية إنسانية لحماية الفتاة من القتل.

من جانبه بين مدير مشفى التوليد الجامعي في دمشق بشار الكردي أن العلاقات غير الشرعية في المجتمع السوري نسبتها قليلة، وذلك بحسب ممارسته العمل الطبي، كاشفاً عن وجود حالات ترميم غشاء البكارة، مضيفاً: ولكنها أقل من السابق وذلك بحسب مشاهداته، لافتاً إلى عدم وجود إحصائيات لأنه لا يوجد شخص يقوم بمثل هذه الإحصائيات، مضيفاً: ولكن هذا النوع من العمليات ليس بخطير.

وأشار إلى الانتشار القليل لعمليات الإجهاض غير المشروع، معيداً ذلك إلى وجود وسائل دوائية لإنهاء الحمل، وهي لا تحتاج إلى عمل جراحي، مشيراً إلى أن دواء الإسقاط أصبح متداولاً بشكل كبير بين النساء، مؤكداً عدم سلامة استخدامه، وخاصة إذا تم أخذ جرعات غير منتظمة منه قد تؤدي إلى تمزق الرحم، لافتاً إلى أن استخدام هذا الدواء له شروطه ويحتاج إلى سبب شرعي.

وأشار مدير المشفى إلى أن انتشار هذه العمليات يقل في المشافي الخاصة، على حين يكثر في العيادات الخاصة، لافتاً إلى أن كل الأطباء الذين يقومون بهذه العمليات إنما يقومون بها على مسؤوليتهم الخاصة، لكونها مخالفة للأنظمة والقوانين، معتبراً أن متابعة هذه القضايا تعود إلى وزارة الصحة.

وفي هذا السياق أكد الكردي خطورة عمليات الإجهاض من الناحية الطبية، لافتاً إلى أنها تعرض الأم لفقدان رحمها نتيجة انثقاب الرحم أو انثقاب أحشاء مجاورة، إضافة إلى مخاطر الإنتان والنزف والتخدير، مشيراً إلى أنها قد تؤدي إلى الوفاة في العيادات الخاصة.

وأشار الكردي إلى وجود أطباء يستثمرون آلام الناس وأخطاءهم لإقامة تجارة، مضيفاً: إن أخلاق بعض الأطباء وغيرهم تغيرت وتعرت بشكل مكشوف، لافتاً إلى أن مهنة الطب بشكل عام أخلاقية، محاولاً تفسير ما يقوم به هؤلاء الأطباء بأن غياب العدالة الاجتماعية تدفع الإنسان إلى البحث عن أساليب أخرى لتحصيل حقوقه، ما يخلق المشاكل التي تتفاقم بشكل كبير وتؤدي إلى حدوث الفساد.

وأكد الكردي عدم وجود آلية لضبط هؤلاء الأطباء، لكون الموضوع يتم بشكل سري، لافتاً إلى أنه ضد العقوبات لأن هذه العمليات هي نتاج مجتمع ويجب أن تتم معالجة المشكلة من أساسها، مضيفاً: الطبيب الذي يتم كشفه اليوم سيتم كشف الكثير غيره من الأطباء والقابلات غداً.

إلى ذلك بين المحامي لؤي إسماعيل حالات الإجهاض التي يعاقب عليها قانون العقوبات السوري، مشيراً إلى أن القانون اعتبر الإجهاض جريمة، حيث يعاقب كل من ينشر أو يروّج أو يسهّل استعمال وسائط الإجهاض بالحبس من شهرين إلى سنتين وبالغرامة من مئة إلى مئتين وخمسين ليرة، وذلك بحسب المادة ٢٢٥ من قانون العقوبات السوري.

وأشار إسماعيل إلى أن المشرع في المادة ٥٢٨ يعاقب من أقدم بأي وسيلة كانت على إجهاض امرأة أو محاولة إجهاضها برضاها، بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات، لافتاً إلى أنه إذا أفضى الإجهاض أو الوسائل التي استعملت في سبيله إلى موت المرأة عوقب الفاعل بالأشغال الشاقة من أربع إلى سبع سنوات، مضيفاً: وتكون العقوبة من خمس سنوات إلى عشر سنوات إذا تسبب الموت بوسائل أشد خطراً من الوسائل التي رضيت بها المرأة.

وفي السياق أكد إسماعيل أن قانون تنظيم مهنة الطب وضع شروط صارمة للقيام بعملية الإجهاض، حيث حظرت الفقرة بمن المادة ٤٧ على الطبيب الإجهاض بأي وسيلة كانت إلا إذا كان استمرار الحمل يشكل خطراً على حياة الحامل فيشترط عندئذ أن يتم الإجهاض على يد طبيب مختص وبموافقة طبيب آخر، وأن يحرر محضر بتقرير الحاجة المبرمة للإجهاض قبل إجراء العملية تنظم منه أربع نسخ أو أكثر يوقعها الأطباء والمريضة أو زوجها أو وليها ويحتفظ بها.

وأضاف: ومن يخالف ما ورد في الفقرة ب من القانون ٤٧ يسحب ترخيصه ويمنع من مزاولة المهنة بأية صفة كانت لمدة لا تقل عن سنة واحدة وبقرار من وزير الصحة، ينفذ فورًا بواسطة النيابة العامة، مشيراً إلى أنه في حال تكرار المخالفة يجوز سحب شهادته الطبية وإسقاط جميع الحقوق الممنوحة له بموجبها وذلك بمرسوم عادي يتخذ مع اقتراح وزير الصحة.

وأكد إسماعيل وجود قصور تشريعي من حيث إنه لا يوجد نص قانوني يعاقب على عمليات ترميم غشاء البكارة، لافتاً إلى أنه في حال وجود جريمة كجريمة الاغتصاب مثلاً، وقام الطبيب بعملية ترميم الغشاء يعاقب من ناحية أنه تستر على جريمة أو أنه قام بإخفائها عن السلطات المختصة، وليس لأنه أجرى عملية الترميم.

لا يجوز تجريم الطبيب الذي يرمم غشاء البكارة

إسماعيل: لا يوجد نص قانوني يعاقب على عمليات ترميم غشاء البكارة

ثلث المهندسين في طرطوس إناث

| طرطوس- الوطن

يبلغ عدد الوحدات الإرشادية في محافظة طرطوس /١٠٩/ وحدات منها مئة وواحدة مخصصة للإرشاد الزراعي وثمان داعمة تعنى بالأمور الفنية ورغم هذا العدد الذي يغطي كل مناطق وقرى المحافظة إلا أن الفلاحين غير راضين عن عمل وأداء هذه الوحدات ونجد أن الثقة بينهم وبينها شبه مفقودة لأسباب مختلفة بعضها يتعلق بالكوادر ومستواها الفني وبعضها الآخر يتعلق بضعف الإمكانات المتوفرة فيها.. الخ

وهنا نشير إلى أن مجموع الكوادر في تلك الوحدات يبلغ وفق إحصائيات زراعة طرطوس ٢٨٦٢ شخصاً منهم ٣١٢ مهندسة و٦١٠ مهندسات و١٠٧أطباء بيطريين و٤٠٤ مراقبين زراعيين و٨٣٨ مراقباً بيطرياً و٥٩٢ عاملاً إلا أن الإمكانات المتوافرة بين أيديهم قليلة حيث لا توجد سوى آلية واحدة في كل منطقة تحت تصرف الإرشاد لمتابعة خطط الإرشاد وتفعيل عمل الوحدات في قطاع تلك المنطقة، كما لا توجد سوى ١٢٤ دراجة نارية لصالح مشروع الإرشاد معظمها قديم وسيئ وخمسين دراجة لصالح مشروع الثروة الحيوانية وهذه الآليات لا تكفي للقيام بالمهام المنوطة بالوحدات بشكل سليم وفاعل!

رئيس دائرة الإرشاد الزراعي سليمان حمود بيّن لـ«الوطن» أنه تم تنفيذ الكثير من الأعمال من الوحدات الإرشادية هذا العام منها الإشراف الفني لكامل المحاصيل الموجودة في قطاع عملها والإشراف على قطيع الثروة الحيوانية وتخديمه وحصر أعداد الثروة الحيوانية من خلال الجولات الإحصائية وسجلات الحائز والإشراف على قطع أملاك الدولة والحراج والقيام بكافة الأعمال التي توكل إليها ففي الفترة الأخيرة قامت بتوزيع مساعدات وتقديم خدمات عديدة للمجتمع المحلي وحصر الأضرار الناجمة عن سوء الظروف الجوية والتحري عن الإصابات الحشرية والمرضية وتوجيه المزارعين للوقاية منها.

وبسؤاله عن الصعوبات التي تحول دون قيام هذه الوحدات بعملها كما يجب وبالتالي وجود هوة بينها وبين الفلاحين أشار حمود إلى قلة الآليات وصعوبة التنقل بين القرى وقلة الإمكانات التي يجب أن تتوفر في الوحدة من مستلزمات العمل نتيجة الظروف الحالية، مقترحاً تفعيل عملها ودورها مؤكداً ضرورة دعمها بتجهيزات ومستلزمات العمل وتأمين وسائط نقل تساعد في تنفيذ الأعمال وتحفيز العاملين فيها بحوافز مادية وغير مادية تتناسب طرداً مع ما يقومون به من أعمال ومتابعات ومكافحات تنعكس بشكل إيجابي على الفلاح المنتج والإنتاج الزراعي.

٣ جامعات أجلت امتحاناتها لطلاب الدراسات العليا.. والبقية في مواعيدها

خوري لـ«الوطن»: ٥ آلاف طالب وطالبة إلى الامتحانات في دمشق في الأول من الشهر القادم

| فادي بك الشريف

نفى نائب رئيس جامعة دمشق للشؤون العلمية عصام خوري لـ«الوطن» صدور أي قرار بتأجيل امتحانات الدراسات العليا في الجامعة المقرر أول الشهر القادم، منوهاً بأنه لا تأجيل حول الامتحانات المقررة في موعدها، علماً أنه سبق وتم تأجيل الامتحانات المذكورة وذلك بهدف إتاحة الفرصة للطلاب بالتحضير الجيد للامتحانات وتقدير ظروفهم وأوضاعهم مع الاستعداد الجيد لتقديم المقررات.

ولفت خوري إلى أن عدد الطلاب المتقدمين إلى الامتحانات يفوق الـ٥ آلاف طالب وطالبة دراسات عليا في مختلف كليات جامعة دمشق، مبنياً بأنه تم توجيه الكليات بالتحضير للامتحانات وتأمين مختلف المستلزمات والكادر المتخصص للإشراف على العملية الامتحانية وذلك حسب كل كلية بما يصار إلى التنسيق بين مختلف الكليات ليصار إلى تقديم الامتحانات بالشكل المطلوب دون أية عقبات مع ضبط أي عمليات غش امتحاني.

هذا وتقضي عقوبة الغش في امتحانات الدراسات العليا بالفصل النهائي من الجامعة بخلاف العقوبات المفروضة في مرحلة الإجازة والتي تشمل حرمان دورة واحدة أو دورتين في حال الشغب أو الغش باستخدام القصاصات الورقية، والفصل النهائي في حال الغش باستخدام جهاز البلوتوث أو انتحال الشخصية التي تقتضي الإحالة إلى القضاء أيضاً إضافة إلى الفصل من الجامعة.

وقال خوري: لا تغيير على موعد بدء التقدم إلى مسابقة أعضاء الهيئة الفنية خلال السابع من الشهر القادم، لتعيين طلاب من حملة الماجستير في الجامعة بوظيفة قائم بالأعمال.

وأشار خوري إلى أنه بموجب نص الإعلان تم طلب تعيين ١٦٨ من حملة الماجستير مع متابعة عملية التقييم والمقابلات لجميع المتقدمين على أن يستمر التسجيل لغاية ٢٤ من الشهر نفسه في مديرية شؤون الجامعة من التاسعة والنصف صباحاً ولغاية الواحدة والنصف ظهراً

وبموجب الشروط، يجب ألا يزيد عمر المرشح على ٤٥ سنة، مع وثيقة تأدية خدمة العلم، وألا يقل معدل الطالب في درجة الإجازة عن تقدير جيد، وأن يكون حاصلا على درجة الماجستير (دراسات عليا) بتقدير جيد جداً على الأقل وفقاً للقواعد المعتمدة في الجامعات السورية وأن تكون هذه الدرجة معمقة لاختصاصه في درجة الإجازة.

كما يشترط إجادة المتقدم للغة الإنكليزية إذا لم تكن لغته الثانية الإنكليزية وذلك وفق فحص معياري بمستوى متوسط أعلى يجريه المعهد العالي للغات، وأن يتقن استخدام الحاسوب لأغراض التدريس والبحث العلمي بالحصول على شهادة (أي سي دي إل) وفق قرارات مجلس التعليم العالي الناظمة، إضافة إلى إتقان اللغة العربية بنتيجة اختبار من قبل لجنة يسميها رئيس الجامعة

على نحو متصل، وبناء على اقتراح فرع اتحاد الطلبة في جامعة طرطوس، صدر قرار من مجلس الجامعة بتأجيل امتحانات الدراسات العليا في كليات الهندسة التقنية والاقتصاد والعلوم والآداب لتبدأ بتاريخ ١٥ الشهر القادم حتى نهايته، في حين يستمر امتحان الدراسات العليا في كلية التربية في الموعد المحدد.

كما تم بناء على مطالب الطلاب، تأجيل امتحانات الدراسات العليا في جامعتي حلب لغاية ١٥ الشهر القادم والبعث حتى ٢٠ الشهر القادم علما أنه ليست المرة الأولى التي يتم فيها تأجيل الامتحانات، في حين بقيت امتحانات الدراسات العليا على مواعيدها في جامعات تشرين وحماة والفرات.

الفصل النهائي لأي حالة غش في امتحانات الدراسات العليا